



HUMAN RIGHTS COUNCIL
Forum on Minority Issues
Geneva, 14 – 15 December 2011

YAŞA e.V.
Kurdish Centre
for Legal
Studies &
Consultancy

Kurdisches
Zentrum für
juristische
Studien und
Beratungen

Navenda kurdî
ji bo lêkolîn û
rawêjkarîya
yasayî

المركز الكردي
للدراسات والاستشارات
القانونية

YASA e.V.
Postfach 7624
53076 Bonn

www.yasa-online.org

السيدة رئيسة الجلسة
شكرا لاعطائي الكلمة.. اسمي عارف جابو رئيس المركز الكردي للدراسات
والاستشارات القانونية- ياسا. تهتم منظمتنا بالدفاع عن حقوق الأكراد في سوريا، والذين
يبلغ عددهم نحو 3 مليون نسمة بما يساوي حوالي 15% من عدد سكان سوريا.
ولكن إذا قارنا عدد الأكراد ونسبتهم مع نسبة مشاركتهم في الحياة الاقتصادية في البلاد،
وما يحصلون عليه من المعونات الاقتصادية والمشاريع التنموية الحكومية في المناطق
الكردية الواقعة في شمال سوريا على طول الحدود مع تركيا، فإن تلك المناطق تكاد
تكون محرومة من أي مشاريع تنموية. إذ ليست هناك أي مشاريع اقتصادية تنموية في
المناطق الكردية رغم غناها بالثروات الباطنية وعلى رأسها البترول في محافظة
الحسكة، بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القطن والقمح والزيتون،
وغيرها من المحاصيل التي تمد البلاد بنسبة كبيرة من حاجتها للمواد الغذائية.
وقد ازداد الوضع سوءاً ومأساوية في المناطق الكردية بسبب الجفاف الذي تعاني منه
البلاد منذ أربع سنوات. إذ أصبح أغلب المواطنين الأكراد عاطلين عن العمل، واضطر
الآلاف منهم إلى ترك مناطقهم والهجرة إلى خارج البلاد وإلى أطراف المدن الكبرى ولا سيما العاصمة دمشق،
حيث يعيش هؤلاء المهاجرون في ظروف مأساوية وصعبة جداً محرومين من كافة الخدمات الأساسية مثل المياه
النظيفة والسكن الصحي، بل حتى التدفئة في الشتاء.

سيداتي سادتي...

الوضع المأساوي وحرمان المناطق الكردية من البنية التحتية والخدمات الأساسية ليس أمراً جديداً، إذ أن ذلك يعود
إلى عقود عدة، وهي نتيجة لسياسة منهجية تمييزية للحكومة السورية تقوم على حرمان الأكراد من حقوقهم
الاقتصادية والاجتماعية بل حتى الثقافية والسياسية. وأطفال الأكراد محرومون من الرعاية الاجتماعية والصحية
والتعليم، نظراً لقلّة المدارس والمراكز الصحية في المناطق الكردية مقارنة بالمناطق الأخرى غير الكردية في

سوريا. ونظراً لتراجع الوضع الاقتصادي والاجتماعي فإن أطفال الأكراد لا يحصلون على حاجتهم من التغذية الضرورية لنموهم.

وما يزيد من سوء ومأساوية الوضع في المناطق الكردية وتخلفها الاقتصادي والاجتماعي وفق الأكراد، هو وجود قوانين ومراسيم عديدة تطبق في المناطق الكردية وتشكل تمييزاً ضد الأكراد وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، وآخر هذه المراسيم، المرسوم رقم 49 لعام 2008 الذي تم بموجبه منع البيع والآجار وكافة المعاملات العقارية في المناطق الحدودية ومنها كل المدن والقرى والمناطق الكردية. وبالتالي جمود الوضع الاقتصادي وإصابته بالشلل وزاد البطالة والفقر بين الأكراد.

سيداتي وسادتي...

هذا جزء بسيط من معاناة الأكراد في سوريا... ونظراً لضيق الوقت المتاح اكتفي بهذا القدر وأرجو أن أكون قد قدمت لكم صورة عن الوضع المأساوي للأكراد الذين باتوا مهدين بالمجاعة وكل ما يترتب على ذلك من مآسي ومشاكل ومعاناة.

توصيات...

لهذا نأمل من المؤتمر أن يوصي بالطلب من الحكومة السورية...

- إعادة النظر بسياساتها التمييزية ضد الأكراد...

- إقامة مشاريع تنموية في المناطق الكردية...

- إلغاء المرسوم رقم 49 لعام 2008 وما ترتب على تطبيقه من آثار اقتصادية واجتماعية كارثية في المناطق الكردية..

- إقامة المدارس والمراكز الصحية في المناطق الكردية، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين..

- إعادة الجنسية السورية للأكراد المحرومين منها.

شكراً لحسن إصغائكم

Aref Gabeau
YASA e.V. – Kurdish Centre for Legal Studies & Consultancy